

إشراك الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول والجهات دون المستوى الوطني بمنطقة الخليج في تنفيذ اتفاق باريس

تنزيد علم وماري لومي، مايو 2018

- يتزايد النظر إلى الجهود التي تبذلها الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول والجهات دون المستوى الوطني في التصدي لتغير المناخ باعتبارها جزءاً مكملاً للجهود التي تبذلها الحكومات على المستوى الوطني. وتشير الدراسات إلى أن هذه المبادرات - في حال التنفيذ الكامل لها - يمكن أن تسهم مساهمة ملموسة في سد الفجوة بين خطط مواجهة تغير المناخ الحالية للدول وبين ما يحدده العلماء للإبقاء على متوسط ارتفاع درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين.
- شهد العقد الماضي نمواً كبيراً في عدد وحجم المبادرات عبر الوطنية للتصدي لتغير المناخ والتي اشتركت في وضعها الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية، وتتناول فيها موضوعات مختلفة أو جوانب قطاعية مختلفة من تخفيف آثار تغير المناخ وتدبير مواجهة تغير المناخ. وفي ذات الوقت يتزايد الاعتراف بدور وأهمية الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول والجهات دون المستوى الوطني في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).
- تزيد دول مجلس التعاون الخليجي من وتيرة مشاركتها في دعم الجهود الدولية للتصدي لتغير المناخ. وتوسعت مشاركة الدول الخليجية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على مدار السنوات القليلة الماضية لتشمل مجموعة أكبر من الأطراف الفاعلة. وتحدد معظم إستراتيجيات التنمية الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي وكذلك مساهماتها الوطنية في إطار تنفيذ اتفاق باريس ("المساهمات المعترزة المحددة وطنياً") أدواراً واضحة للجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول والجهات دون المستوى الوطني.
- تشمل الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول والجهات دون المستوى الوطني في دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة واسعة من مؤسسات الأعمال والصناعات والمستثمرين والباحثين والخبراء المتخصصين والمجموعات المعنية بالبيئة والحكومات المحلية والمدن والبلديات. ولم يتم بعد تسليط الضوء بصورة كاملة على الإمكانيات التي تتيحها هذه الجهات لدعم التدابير والأهداف الطموحة لمواجهة تغير المناخ على المستوى الوطني والدولي. وتقتضي الاستفادة القصوى من هذه الإمكانيات والقدرات الاستيعاب والفهم الكامل لحجمها.
- بجانب العرض الموجز لمشاركة الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول والجهات دون المستوى الوطني بدول مجلس التعاون الخليجي في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حتى تاريخه، تستعرض ورقة العمل الحالية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية القطاعات والمجالات والخطوات الملموسة التي يمكن لهذه الجهات من خلالها المساهمة بأقصى درجة من الكفاءة في التدابير والأهداف الطموحة للتصدي لتغير المناخ. وتقترح ورقة العمل بعض السبل التي يمكن من خلالها للحكومات الوطنية تشجيع هذه المساهمات.
- **كيف تشارك الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول والجهات دون المستوى الوطني بمنطقة الخليج في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حتى الآن؟**
 - منذ بداية العقد الثاني من الألفية الثانية، يشارك عدد متزايد من الجهات غير الحكومية والجهات شبه الحكومية والأطراف دون المستوى الوطني بالحضور في المؤتمرات المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة، مما يشير بحسب البعض إلى اهتمام أوسع - بالرغم من أنه لا يزال ضعيفاً - بتدابير تغير المناخ في المنطقة، ومعظمها كفرصة أعمال أو استثمار ولكن أيضاً كمجال جديد للأبحاث الموجهة نحو صياغة السياسات والأبحاث العلمية التطبيقية.
 - تندرج الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول بمنطقة الخليج والتي تشارك في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تحت الفئات التالية: بناء الشبكات الذين يشاركون لأغراض التعارف والتواصل ومعرفة/تبادل المعلومات؛

مقدمو المعلومات، والمستشارون وبناء القدرات على المستوى المحلي، والمنفذون وواضعو السياسات على المستوى دون الوطني (في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة). وهناك تركيز شديد على موضوع الطاقة، ويرجع ذلك إلى أهمية قطاع الطاقة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

• كيف تستطيع هذه الجهات الاستفادة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في زيادة تدابير مواجهة تغير المناخ والأهداف الطموحة الخاصة بها؟

• يمكن التوصية بتوجيه المشاركة نحو أربعة مجالات وهي: عملية الفحص التقني (TEP)، وبرنامج العمل العالمي للإجراءات المتعلقة بالمناخ، والفعاليات الجانبية على هامش اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والجوانب المحلية المتعلقة بالمساهمات المعترمة المحددة وطنياً.

• عملية الفحص التقني والبرنامج العالمي لإجراءات المناخ هي الأكثر ملاءمةً لمشاركة الشركات والجهات دون المستوى الوطني، في حين أن الفعاليات الجانبية تتوافق أساساً مع الباحثين والطلاب والخبراء المتخصصين. ومع ذلك فإن كل مجال يتيح فرصاً لمشاركة معظم المجموعات من الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

• كيف تستطيع هذه الجهات الاستفادة من مبادرات تغير المناخ عبر الوطنية بشأن قضايا وقطاعات معينة لزيادة تدابير مواجهة تغير المناخ والأهداف الطموحة الخاصة بها؟

• في حين أن بعض الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول في دول الخليج تشارك فعلياً في المبادرات عبر الوطنية الحالية بشأن تغير المناخ (ومنها على سبيل المثال مشاركة دبي كعضو في شبكة المدن الأربعين القيادية للتغير المناخي C40) إلا أنه لا يزال هناك نقص في التمثيل المؤثر وانخفاض في الاهتمام بهذه المبادرات في المنطقة.

• هناك عدد من الفرص المتاحة للمشاركة في المبادرات عبر الوطنية الحالية بشأن تغير المناخ والتي تتماشى مع الأولويات الاقتصادية الإستراتيجية لبلدان مجلس التعاون الخليجي. وتشمل هذه الفرص مبادرات في القطاعات/المجالات التالية: كفاءة استهلاك الطاقة والتبريد، والطاقة المتجددة، والنفط والغاز، والنقل، والمدن، والتمويل، والعقارات، والمباني والإنشاءات، وقياس وإدارة انبعاثات الكربون من القطاع الخاص، وإجراءات التكيف مع تغير المناخ.

• تولت بعض الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول في دول مجلس التعاون الخليجي قيادة الجهود الرامية إلى إعداد مبادرات عبر وطنية جديدة للتصدي لموضوعات ذات أهمية إستراتيجية (على سبيل المثال تتولى شركة مصدر مهمة التنسيق في التحالف العالمي لتحتية المياه النظيفة). ولهذا هناك فرص متاحة أمام الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول ببلدان مجلس التعاون الخليجي لصياغة مبادرات إقليمية عبر وطنية جديدة بشأن موضوعات جديدة في تغير المناخ. وتشمل هذه الفرص مبادرات في مجالات تقييم مخاطر تغير المناخ ووضع الخطط لإجراءات التكيف مع تغير المناخ، وشبكات تحويل المرافق العامة لتعزيز الطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة.

• كيف تستطيع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تشجيع وتمكين الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول لرفع المستوى الخاص بها في تدابير تغير المناخ، مما يدعم تدابير المناخ ومستوى الطموح على الصعيد الوطني؟

• تتيح الطبيعة الفريدة لاعتماد اقتصادات دول الخليج على قطاع الهيدروكربونات في الإيرادات، علاوة على التوجهات الإستراتيجية نحو التنوع الاقتصادي، خيارات مثيرة للاهتمام أمام مشاركة الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول. يمكن أن تبحث بلدان مجلس التعاون الخليجي تنفيذ إستراتيجية مزدوجة تعتمد على تشجيع شركات النفط والغاز الطبيعي الوطنية للمشاركة في المبادرات ذات الصلة، وفي الوقت نفسه إشراك الجهات التي لا ترقى لمستوى الدول من قطاعات جديدة أخرى ومنها قطاعات الطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة للمشاركة في هذه المبادرات أيضاً. النقطة الأخيرة تحديداً قد تكون وسيلة مفيدة لتحفيز نمو قطاعات اقتصادية جديدة.

• التشاور مع الدول هو أفضل آلية على الأرجح لإشراك الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول وذلك في ضوء التركيبة الاجتماعية والسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي. في المجالات التي يوجد فيها تداخل شديد بين الحكومة الوطنية والجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول فإن الكيانات الرائدة على المستوى الوطني يمكن أن تقوم بدور ملموس في تشجيع الدخول في شراكات إستراتيجية بين الجانبين. ويمكن أن تضطلع الجهات الرائدة الوطنية المعنية

بتغير المناخ أيضاً بمهمة زيادة الوعي بين الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول، ولا سيما مؤسسات الأعمال، حول المزايا الناتجة عن قياس وإدارة انبعاثات غازات الدفيئة وتحقيق الكفاءة في استهلاك الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة كتدابير منخفضة التكلفة لتخفيف آثار تغير المناخ. وقد يساعد ذلك في زيادة الاهتمام بين الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول للانضمام إلى المبادرات عبر الوطنية ذات الصلة.

- يمكن أن تبحث حكومات دول مجلس التعاون الخليجي إمكانية القيام بدور رائد في إعداد مبادرات أو تشكيل شبكات جديدة متعددة الأطراف في المجالات/الموضوعات ذات الأهمية الإقليمية والتي تشارك فيها كل من الحكومات والجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول. وقد تبحث كذلك دعم إمكانات الاستفادة من أدوار التنسيق في المبادرات الدولية للجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول القائمة محلياً أو من خلالها.

- بصفة عامة تبين الدراسة أن الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول والجهات دون المستوى الوطني لديها القدرة على مساعدة دول مجلس التعاون الخليجي في الوصول - بل وتجاوز - الأهداف الحالية المحددة على المستوى الوطني لتدابير تغير المناخ من حيث تخفيض الانبعاثات وتدابير التكيف مع تغير المناخ. وقد تساعد مشاركة هذه الجهات في إيجاد الزخم حول تركيز دول مجلس التعاون الخليجي على تدابير تغير المناخ التي تساعد في الوقت نفسه في تنويع الاقتصاد. ويمكن أن تساعد جهود الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول أيضاً في زيادة مستوى الطموح العام في المساهمات الوطنية المعتمدة المحددة وطنياً المستقبلية من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتستطيع هذه الجهات كذلك المساعدة في بناء وزيادة الوعي حول مزايا تدابير تغير المناخ في القطاعات التي تعمل فيها.